الأنباء
الاحد 11 مارس 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

بعد 7 سنوات من المعالجة يأتي الجهاز بجوازات سودانية

فهاد: البدون ليسوا للبيع.. والأمر لن يمر على الجهاز المركزي والحكومة

عبدالله فهاد

أبدى النائب عبدالله فهاد أسفه لما وصلت إليه قضية البدون من ترد للأوضاع بسبب ممارسات الجهاز المركزي اللاإنسانية، وآخرها الحل الذي قدمه بمنح البدون جوازات سفر سودانية، مؤكدا ان البدون ليسوا للبيع وأن هذا الأمر لن يمر مرور الكرام لا على الجهاز المركزي ولا على الحكومة.

وأضاف فهاد في تصريح صحافي: قضى الجهاز المركزي منذ تأسيسه حتى اليوم 7 سنوات في البحث عن أصول البدون والكشف عن اثباتاتهم، وفي كل لقاء إعلامي أو تصريح يصدر من الجهاز يؤكدون فيه أنهم يمتلكون أدلة ووثائق عن جنسياتهم الأصلية، حتى ان رئيس الجهاز أعلن في تصريح رسمي في مايو 2012 أن الجهاز يملك أدلة ووثائق دامغة تحدد الجنسيات الحقيقية لـ 67 ألف فرد من البدون، فأين هي هذه المستندات ولماذا يتم التخلي عنها والتعاقد مع الحكومة السودانية لجلب جوازات سفر لهم؟

وبين ان خطة الجهاز المركزي التعسفية والإجرامية بحق انسانية البدون تقوم على خطوات زمنية محددة وهي: أولا: التضييق على البدون في حياتهم من خلال منع صرف البطاقات الامنية لعدة اسباب مثل وضع قرينة أو إشارة على الشخص، وبالتالي حرمان هذا الإنسان من جميع سبل الحياة من توظيف وعلاج ودراسة ويستمر التضييق عليه لفترة طويلة ثم يأتي الجهاز بحل الجوازات السودانية حتى يضطر البدون للقبول به للخروج من المعاناة التي يضعهم فيها الجهاز.

وقال «عندما نتحدث عن حرمان البدون من العلاج والدراسة والتوظيف يخرج لنا الجهاز المركزي ويقول ان هذا الكلام غير صحيح وان الجهاز يوفر لهم جميع ما سبق، والحقيقة أن الجهاز يوفرها لعدد محدد ممن يحملون بطاقات امنية صالحة، في الوقت الذي منع صرف البطاقة أو تجديدها للآلاف من البدون وبالتالي فإن من يمنع من البطاقة يعني حرمانه من جميع سبل الحياة الكريمة. ولهذا فإن تصريحات الجهاز دائما تحمل كثيرا من الكذب والتدليس الذي يمر للأسف على الكثير ممن لا يعرف حقيقة المعاناة.

وأضاف فهاد «من الأمور المستغربة من الجهاز المركزي التعسفي البحث عن الحلول الأسوأ لمعالجة القضية كأنه يرغب في معاقبة البدون وليس معالجة القضية، ففي فترة سابقة كان هناك حديث لجلب جوازات من جزر القمر والآن الحديث عن جوازات سودانية، وكأنه يريد الحكم على البدون بالتشتت والضياع، في الوقت الذي يمنع فيه البدون الذين يرغبون في الهجرة إلى كندا واستراليا من ذلك.

وتابع «الجهاز المركزي أسس منذ 2010 حتى اليوم وهو يبحث عن مستندات وإثباتات عن أصول البدون وبعد هذا الوقت الطويل يأتي بحل الجوازات السودانية، وهذا الأمر يفتح باب التساؤل لماذا أنشئ الجهاز من الأساس ولماذا صرفت عليه ميزانية مليونية لمدة 7 سنوات ولماذا تم التجديد لمدة 3 سنوات مقبلة إذا كان عمله وممارساته لمدة 7 سنوات لم تقدم أو تؤخر شيئا في القضية؟

رئيس الجهاز أعلن أنه يملك مستندات عن أصول 67 ألفاً من البدون فلماذا يلجأ لـ«السودانية»؟!

منذ إنشاء الجهاز وهو يبحث عن أصول البدون الحقيقية فأين المستندات التي كشفها؟

خطة الجهاز التضييق على البدون في سبل حياتهم حتى يضطروا للقبول بالجوازات السودانية

الدوسري يشيد بإقرار المجلس 4 قوانين

ناصر الدوسري

أشاد النائب ناصر الدوسري بروح التعاون بين السلطتين في جلسة الثلاثاء الماضي، والتي أثمرت عن اقرار أربعة قوانين وفعل المجلس خلالها دوره التشريعي الذي كان غائبا عنه، مطالبا باستمرارها من أجل تعويض ما فاته وانجاز المواضيع المدرجة على جدول اعماله.

وقال الدوسري في تصريح صحافي ان المجلس اقر اربعة قوانين مهمة على رأسها قانون تعارض المصالح، والذي يسهم في تعزيز الشفافية وسد الفراغ التشريعي الذي تسبب في حفظ قضية الإيداعات المليونية.

واشار الدوسري الى ان المجلس تمكن من اقرار تعديل قانون الجيش في المداولة الثانية الذي فتح الباب أمام إخواننا البدون في الالتحاق بالجيش، متمنيا أن يستكمل المجلس إجراءاته لحل هذه القضية حلا جذريا.

وطالب الدوسري الأعضاء نوابا ووزراء بالاستمرار في العمل بنفس روح التعاون، وإقرار التشريعات المدرجة على جدول اعماله، مشددا على ضرورة اقرار قانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية خلال عام 2018 في المداولتين بالجلسة المقبلة.

وأكد الدوسري ان الشارع الكويتي ينتظر منا الكثير وان المجلس لم يقم بدوره التشريعي على الوجه المطلوب وعلينا مسؤولية تعويض ما فاتنا في الجلسات المقبلة والتركيز على إقرار القوانين المهمة التي يتطلع إليها المواطنون.

الحجرف: ما إجراءات تفعيل قانون هيئة الطرق والنقل البري؟

مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالا إلى وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي عن الإجراءات التي تمت لتفعيل القانون 115 لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

ونص السؤال على ما يلي:

نظرا للمعاناة اليومية للمواطنين من الازدحام المروري وكثرة الحوادث المرورية ونظرا لسوء تنظيم وسائل النقل الجماعي، وحيث إنه تم إصدار القانون رقم 115 لسنة 2014 في شأن إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

ـ الإجراءات التي تمت حتى تاريخه من قبلكم لتفعيل القانون أعلاه، وما معوقات عدم تفعيل القانون حتى تاريخه؟ وماذا تم بشأنها؟

ـ يرجى تزويدي بما تم من قبل الوزراء المعنيين كل فيما يخصه في تفعيل القانون المذكور أعلاه، وما المعوقات وماذا تم بشأنها؟

ـ ما خطة الحكومة لمواجهة الازدحام المروري؟

ـ ما خطة الحكومة للتقليل من الحوادث المرورية؟

ـ ما خطة الحكومة لتنظيم النقل الجماعي؟

ـ ما خطة الحكومة لمشروع المترو؟

دعا أعضاء السلطتين إلى حصر المشاريع التوافقية

المرداس يتبنى حملة للتوافق الحكومي ـ النيابي للإسراع في إقرار القوانين

نايف المرداس

أعلن مراقب مجلس الأمة نايف المرداس عن تبنيه حملة التوافق الحكومي ـ النيابي من أجل الإسراع بإقرار القوانين التوافقية، مطالبا أعضاء المجلس والحكومة العمل على إقرار القوانين التي تلقى توافقا بين أعضاء السلطتين رغبة في تحقيق الإنجاز الذي ينشده المواطنون.

وقال المرداس في تصريح صحافي إن الإسراع في الملفات المتفق عليها من شأنه أن يسارع في عجلة التشريع، داعيا النواب إلى إرجاء المشاريع التي لا تحظى بالتوافق الحكومي ـ النيابي ومنحها فرصة دراستها بعناية في لجان المجلس حتى يتوافق عليها وتخرج بصيغة توافقية تخدم الصالح العام.

وأوضح مراقب مجلس الأمة نايف المرداس أن العمل البرلماني والحكومي يهدف إلى خدمة الصالح العام وتحقيق الرفاهية للمواطنين ومعالجة القوانين القائمة لبناء مجتمع منتج وقادر على التقدم والازدهار، مؤكدا أن الإنجاز يتطلب منا أن تكون الأولوية للمشاريع التوافقية لإقرارها.

المجلس لديه كم كبير من القوانين والاقتراحات الهادفة

وأضاف ان المجلس لديه كم كبير من مشاريع القوانين والاقتراحات التي يتوافق عليها كل من المجلس والحكومة وكان من الأولى أن يتم العمل على اعطائها الأولية على جدول الأعمال للعمل على اقرارها ولكن للأسف ان عدم تحديد الاولويات بشكل مناسب عطل الكثير من القوانين والمشاريع التوافقية التي تصب في مصلحة المواطنين.

ودعا مراقب مجلس الأمة نايف المرداس اعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية الى العمل على حصر المشاريع التوافقية والعمل على اقرارها في دور الانعقاد الحالي وبعد ذلك يتم طرح المشاريع والمقترحات التي يوجد تباين بشأنها.

ولفت المرداس إلى أنه يسعى حاليا لتقريب وجهات النظر لدى الجميع للعمل على اقرار المشاريع التوافقية وإعطائها الأولوية لعرضها على المجلس.

استفسرت من بوشهري عن شركة تطوير الأصول العقارية

الهاشم تسأل عن لجان التحقيق لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت

صفاء الهاشم

وجهت النائبة صفاء الهاشم سؤالين إلى كل من وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي عن قواعد تشكيل لجان التحقيق الخاصة بالأمانة العلمية لهيئة التدريس في جامعة الكويت وإلى وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات د.جنان بوشهري عن صحة إيداع (السكنية) مبلغ 25 مليونا لصالح رأسمال شركة لتطوير الأصول العقارية. ونص السؤال الأول لوزير التربية على ما يلي:

لا يختلف اثنان على أن الأمانة العلمية تعد أهم الركائز الأساسية لأعضاء هيئة التدريس سواء في جامعة الكويت أو لطلبتها، وتزداد أهميتها إذا كان الشخص مرشحا لمنصب إشرافي، ولا يخفى أن هناك العديد من الشكاوى الأخلاقية وعددا من حالات الإدانات بقدح الأمانة العلمية لأعضاء هيئة التدريس كما وضحتها ردود وزراء تربية سابقين لأسئلة برلمانية. وكما بينت هذه الإجابات وبكل أسف أنه لم يعاقب دكتور واحد، أو حول إلى لجنة تأديب كما تنص عليه اللوائح الجامعية.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يلي:

1 ـ من المخول بتشكيل لجان تحقيق الخاصة بالأمانة العلمية؟ ومن أعضاء اللجنة المشكلة للتحقيق؟ وما درجاتهم العلمية ومناصبهم ومن أي كليات يتم اختيارهم؟

2 ـ هل يتم اعتماد مبدأ الحيادية عند اختيار لجنة التحقيق؟ وهل يشترط أن تكون اللجنة مشكلة من أساتذة يعملون بمناصب قيادية بالإدارية الجامعية؟ وما قواعد الحيادية والحوكمة في الاختيار؟ إن كانت هناك لائحة بالقواعد والحوكمة فيرجى تزويدنا بنسخة منه.

3 ـ هل سبق تقديم شكوى للاعتماد الأكاديمي تثبت بأن هناك تدليسا رسميا بسياسات الجامعة وببند أخلاقيات المهنة والتي تعهدت بها كليات الجامعة لسنوات أنها تنتهجها وبكل وضوح وشفافية؟ إن كانت الإجابة نعم، يرجى تزويدنا ببيان تفصيلي بشأنها.

ونص السؤال الثاني لوزيرة الدولة لشؤون الإسكان على ما يلي:

حسب تقرير جهاز المراقبين الماليين، ذكر أن الإجراءات التي قامت بها المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتأسيس شركة لتطوير الأصول العقارية غير قانونية وإن إيداع المؤسسة مبلغ 25 مليون دينار من حسابها لصالح رأسمال الشركة المذكورة غير سليم إجرائيا مع مطالبة الشركة بتصحيح تلك الإجراءات بما يتفق مع قانون الشركات.

لذا يرجى إفادتي بما يلي:

1 ـ مدى صحة هذه المعلومة بإيداع المؤسسة مبلغ 25 مليون كويتي من حسابها لصالح رأسمال الشركة المذكورة؟

2 ـ يرجى تزويدنا بنسخة من دراسة الجدوى وخطة العمل لشركة تطوير الأصول العقارية.

3 ـ هل تم التدقيق على إنشاء هذه الشركة من قبل جهاز المراقبين الماليين؟ إن كانت الإجابة نعم يرجى تزويدنا بنسخة من قسيمة الموافقة على مصروفات الشركة.

4 ـ هل يتفق إنشاء هذه الشركة مع قانون الشركات؟ إن كانت الإجابة نعم، يرجى تفنيد وذكر المواد المقررة في القانون.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة العتيبي الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

محمد الزامل العتيبي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته
وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

المدار almadar

اعلان

تعلن شركة المدار للتمويل والاستثمار (ش.م.ك) عامة عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارة الشركة للدورة من ٢٠١٨ - ٢٠٢١ ، اعتبارا من ١١ مارس ٢٠١٨ ولمدة اسبوعين من ذلك التاريخ ، وفقا للإجراءات المحددة في هذا الشأن.

وعلى الراغبين في الترشح لعضوية مجلس الادارة ، التقدم الى إدارة الشركة الكائن مقرها في الصالحية – شارع فهد السالم – برج السلام – الدور ١٤، وذلك خلال اسبوعين من تاريخ نشر هذا الإعلان، مصطحبين معهم المستندات الآتية:-

- صورة من البطاقة المدنية أو جواز السفر.
- صورة عن السيرة الذاتية للمرشح.
- صورة من شهادة المؤهل الدراسي.
- صورة من شهادات الخبرة السابقة للوظائف التنفيذية والإشرافيه التي تولاها المرشح مدعمة بالمستندات المؤيدة لها.
- صورة من شهادات الخبرة الحالية للوظائف التنفيذية والإشرافيه التي يتولاها المرشح مدعمة بالمستندات المؤيدة لها.
- تعبئة نموذج طلب الترشح للمناصب والوظائف واجبة التسجيل لدى الشخص المرخص له ، وفق تعليمات الكفاءة والنزاهة الواردة في الملحق رقم (١٠) من الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون).